

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة

ولائحته التنفيذية ؛

وبناءً على ما عرضه وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية ؛

قرر:

(المادة الأولى)

يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع تنفيذ محطة رفع صرف صحى بناحية جزيرة الذهب - محافظة الجيزة ، والتي تقع بحوض البكباشى ثمرة (٦) القطعة رقم (٦ و٨) والواقعة على الخريطة المساحية رقم ٦٣٦/٨٠٦ بمسطح قيراطين و٧ أسهم تقريباً ، وذلك لصالح الجهاز التنفيذى لمياه الشرب والصرف الصحى .

(المادة الثانية)

يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لتنفيذ المشروع المشار إليه فى المادة السابقة، والمبين موقعها وحدودها واسم مالكيها الظاهر بالمذكرة والرسم التخطيطى الإجمالى والكشف المرفق .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٧ ربيع الآخر سنة ١٤٣٩هـ

(الموافق ١٤ يناير سنة ٢٠١٨ م) .

عبد الفتاح السيسى

وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية

مذكرة إيضاحية

للعرض على السيد رئيس الجمهورية

بخصوص استصدار قرار منفعة عامة للأرض اللازمة

لتنفيذ مشروع محطة رفع صرف صحى

بحوض البكباشى بناحية جزيرة الذهب - محافظة الجيزة

طبقاً للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ،

يتولى الجهاز التنفيذى لمياه الشرب والصرف الصحى تنفيذ مشروع محطة

رفع صرف صحى بحوض البكباشى بناحية جزيرة الذهب - محافظة الجيزة .

تم الحصول على المستندات والموافقات اللازمة لاستصدار قرار منفعة عامة لنزع

ملكية قطعة الأرض اللازمة لتنفيذ المحطة عليها والواقعة بحوض البكباشى نمرة (٦)

بناحية جزيرة الذهب - محافظة الجيزة - بمسطح قيراطين و٧ أسهم تقريباً والواقعة على الخريطة

المساحية رقم ٦٣٦/٨٠٦ ، وهى كالتى :

كشفت بأسماء الملاك الظاهرين المعد بمعرفة مديرية المساحة بالجيزة .

موافقة حى جنوب الجيزة بمحافظة الجيزة .

موافقة السيد الدكتور وزير الزراعة واستصلاح الأراضى .

وتم إيداع مبالغ التعويضات بخزينة مديرية المساحة بالجيزة بأمر الدفع الالكترونى

رقم (٩٦٢٩٠.٦٠٠٢٤٩١٨٠٠٠ G.P) بتاريخ ٢/١١/٢٠١٧ بإجمالى مبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه

(فقط خمسون ألف جنيه لا غير) كدفعة تحت حساب التعويضات المبدئية .

الأمر الذي يتطلب ضرورة استصدار قرار منفعة عامة للأرض اللازمة لتنفيذ المحطة عليها والواقعة ضمن الحدود الواردة بكشف الملاك الظاهرين والخرائط المساحية المرفقة ولصالح الجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحي طبقاً للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠

وزير الإسكان

والمرافق والمجتمعات العمرانية

أ.د.م/ مصطفى مديبولي



